

واحد عرف « بديوان الدار»^(١)، الذي قسم إلى مجلسين هما: مجلس ما فتح من أعمال المشرق ومجلس ما فتح من أعمال المغرب. ولكن ديوان الدار لم يستمر طويلا. فعندما تغير الوزير عبيدالله بن سليمان على أحمد بن الفرات - صاحب فكرة انشائه - ألغى هذا الديوان وأعاد الأمر إلى ما كان عليه في السابق^(٢)

ولم يكن ديوان الخراج في المراكز هو الأداة الوحيدة في ادارة جمع الخراج إذ كان يتبعه جهاز كبير يضم عددا كبيرا من العاملين في الميدان. فقد كان في كل ولاية من ولايات الخلافة عدد من رجال هذا الديوان، منهم: عامل الخراج (وأحيانا عامل الخراج والضباع)، وكاتب الخراج الذي يستخدمه العامل المذكور، والمستخرج أو المستخرجون الذين يقومون بجمع الخراج من الوحدات الإدارية الصغيرة كالكور وتقسيماتها وقد كان عددهم في كل ولاية يكثر أو يقل حسب عدد هذه الوحدات وطبيعة أرضها في الإنتاج، والجهبذ ووكليه وغلمانه، والدهاقين أو الوجهاء المحليون.

وعامل الخراج هو رأس جهاز الجباية في الولايات. وكان عمله ورجاله يتركز في ثلاثة أوقات في السنة: وقت العمارة، ووقت التقدير، ووقت شبت. فالفترة الأولى هي اوان زراعة الأرض من تجهيز وحرث بذر، والفترة الثانية هي التي كان يحدد فيها التقدير الأولي للأرتفاع أو الناتج الكلي للأرض. أما الفترة الثالثة فهي وقت جمع الغلات في البيادر قبل احصائها من قبل ممثلي السلطة والذي يكون فيه الحرز والتخمين^(٣).

وكان يقع العبء الأكبر في هذه الأوقات على كاتب الخراج الذي يشرف على عملية الزرع من بدايتها ومن ثم متابعتها وتحصيل الخراج وتسليمه إلى الجهبذ المحلي: فهو الذي يختار المساح وينفذهم لعمل المساحة لكل البلاد العامرة في ولايته وينظم هذه العملية في كل مراحلها حتى كتابة الجرائد (الكشوف) الخاصة بها من قبله أو أحد أعوانه، ويسلم هذه الجرائد إلى المستخرج الذي يقوم بدوره بتسليمها إلى الجهبذ حيث يحتفظ كل واحد من هؤلاء بنسخة منها إلى وقت الجباية إذ يقوم الكاتب إذ ذاك ببث المستخرجين وفسانهم ورجالتهم والمستحثين وغيرهم من أصحابه في الأقاليم والولايات. التابعة له. وعندما يجتمع لديه المال من الأطراف يرسله إلى الجهبذ^(٤).

(١) الصايي، الوزراء، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) الصايي، الوزراء، ص ١٤٩.

(٣) المصدر ذاته، ص ٢٧٦.

(٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص ٢٢٢-٢٢٣.